



EGYPT

مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الامم المتحدة
نيويورك

بيان

السيد / أحمد على أبو الغيط
وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أمام

مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية

السيد الرئيس،

يسعدنى أن أتحدث أمام هذا المؤتمر الهام كرئيس لوفد مصر، التى تشرف حالياً برئاسة حركة عدم الاحياز، وأن أستهل بيبانى بتقديم التهنة لكم ولأعضاء هيئة المكتب على انتخابكم لقيادة عملنا نحو تحقيق النجاح المنشود الذى تتطلع له شعوبنا جميعاً، فى توفير الأمن والاستقرار والتفرغ للتنمية والبناء. وأن أبدأ بالإعراب عن تأييد مصر لما ورد فى بيانات عدم الاحياز وتحالف الأجندة الجديدة والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية.

فمما لاشك فيه أن مؤتمرا ينعقد اليوم فى ظل مناخ دولى موات، ازداد فيه الاقتناع الدولى بضرورة تكثيف العمل نحو التخلص من الأسلحة النووية، ونحو القضاء على الاعتماد المتزايد عليها كأساس لتحقيق الردع أو الأمن. ويؤكد ذلك المبادرات العديدة التى ظهرت خلال الآونة الأخيرة نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية، والتى تشكل تطوراً إيجابياً يمكن أن يعزز من جهود نزع السلاح ومنع الانتشار، يقوم على التنفيذ الأمين والمتوازن للالتزامات القانونية التى وردت فى المعاهدة ووثائق مؤتمرات المراجعة السابقة.. التزام الدول النووية بالتوصل إلى نزع السلاح النووى الشامل والكامل.. والتزام الدول غير النووية بعدم السعى للحصول على الأسلحة النووية..

ولتهينة المناخ الدولى الأكثر ملاءمة لتنفيذ الدول النووية والدول غير النووية للالتزاماتها يتعين التركيز على الركائز الثلاث التى قامت عليها المعاهدة، جنباً إلى جنب مع ضمان التوصل لعالمية المعاهدة، والتنفيذ الفورى لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ ونتائج مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠، اللذين يكملان السعى الدولى لتعزيز فاعلية نظام معاهدة منع الانتشار.

ويتطلب نجاحنا فى تحقيق هذا الهدف - سيدى الرئيس - التخلّى عن السعى لتغيير التوازن الدقيق الذى قامت عليه المعاهدة أو لتغيير مسار أو نمط عملية المراجعة. فتتفيذ الدول النووية للالتزاماتها فى مجال نزع السلاح النووى، بما فى ذلك من خلال تنفيذ اتفاق ستارت الجديد، الذى نهى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على إبرامه، لا يلزم بالتبعية الدول غير النووية بقبول أى التزامات إضافية، خلاف تلك التى نصت

عليها المعاهدة، سواء في مجال منع الانتشار النووي أو في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وبالتالي فإن التوجه المتزايد لدى الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة نحو الاستفادة مما تحققه الطاقة النووية من فائدة تنموية هو حق مشروع لكل هذه الدول - دولة دولة - تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة، ولا ينبغي أن يتم اتخاذه أساساً لفرض قيود إضافية على الدول غير النووية، بدعوى الحيلولة دون الانتشار النووي، وخاصة في مجالى التحقق والضمانات، مثل اعتبار الانضمام للبروتوكول الإضافي شرطاً لتوريد المواد النووية، أو بإنشاء بنك دولى للوقود النووي يمكن أن يقطن الممارسات السلبية لمجموعة الموردين النوويين، أو بفرض قيود على ممارسة الدول الأعضاء لحقها الأصلي في الانسحاب من المعاهدة.

فإذا كانت هناك بعض المخاوف تتعلق بزيادة الطلب من الدول غير النووية علي تطوير وإنتاج الطاقة النووية لأغراض التنمية، فينبغي علينا الاعتراف بأن ممارسة أربعين عاماً منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ قد أظهرت أن دولة واحدة فقط قد انسحبت من المعاهدة وطورت أسلحة نووية. ولكن تلك الدولة لم تستغل أحكام المعاهدة، وإنما استغلت المواقف السياسية المتناقضة التي أدت لفشل مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن في التعامل مع هذه القضية.

وهنا يتعين التأكيد على أن نظام التحقق الذى قبلناه في المعاهدة، والذى تشرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تنفيذه، يقوم على الأمانة المادية كأساس للتقييم، دون تسييس أو انتقائية أو معايير مزدوجة، كما يقوم على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول، وخاصة في تقييم أهدافها التنموية، أو تقدير ما تحتاجه من اليورانيوم المخصب لتحقيق هذه الأهداف، أو بالمساس بقدرتها على إجراء التخصيب ومكان إجراءاته. فذلك القرار قرار وطنى سيادي تتخذه كل دولة وفقاً لاعتباراتها. وفي هذا الصدد فإن الدول النامية - ودول عدم الانحياز على وجه الخصوص - ترفض التصنيفات المصطنعة القائمة على اعتبارات سياسية، والتي تؤدى إلى تقسيم الدول إلى دول مسئولة تحصل على كافة

المزايا حتى خارج إطار المعاهدة، ودول غير مسئولة تحرم من هذه المزايا دون وجود أي أدلة مادية على ارتكابها ما يخالف أحكام المعاهدة.

وينطبق ذلك أكثر ما ينطبق في المناطق التي مازالت إحدى دولها خارج المعاهدة، وخاصة في مناطق الشرق الأوسط وشمال وجنوب آسيا، التي تحولت النظرة إلى دولها تدريجياً - في نظر البعض- لتصبح أطرافاً مشكوك في ولائها للمعاهدة، لمجرد سعيها لتحقيق التنمية لشعوبها باستخدام الطاقة النووية وتطبيقاتها، في نفس الوقت الذي لا يريد فيه هذا البعض بذل أي جهد لضمان التغلب على السبب الرئيسي الذي قد يقود أي من دول تلك المناطق وغيرها إلى الوصول لقناعة بأن المعاهدة لم تعد قادرة على تحقيق مصالحها الأمنية أو الاستجابة لاحتياجاتها التنموية، وهذا السبب الرئيسي هو عدم التوصل لعالمية المعاهدة فيها. وأخص بالذكر هنا - سيدى الرئيس - منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه التحديد فشلنا في تنفيذ القرار الذي تم اعتماده في مؤتمر مد ومراجعة المعاهدة عام ١٩٩٥ حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، رغم مرور خمسة عشر عاماً على اعتماده، ورغم أن هذا القرار كان أحد الأسس الرئيسية للصفقة النهائية للمد اللانهائي للمعاهدة، وأنه ما زال القرار الوحيد الصادر من مؤتمرات المراجعة السبعة السابقة حول وضع اقليمي اعترافاً بخطورته وبعلاقته بالسلم والأمن الدوليين.

ولذا فإن الحاجة تتضاعف اليوم للتنفيذ الأمين والمتكامل لقرار ١٩٩٥ حول الشرق الأوسط، خاصة بعد مرور خمسة عشر عاماً لم يبذل فيها أي جهد لتنفيذ القرار من الدول المودع لديها المعاهدة، رغم أنها طرحت مشروع القرار وتبنته وسعت نحو اعتماده. وعلى ضوء ذلك تقدمت مصر بعدد من الاقتراحات للبدء في تنفيذه على مدار اللجان التحضيرية الثلاث لهذا المؤتمر، هدفت للبدء في تنفيذ القرار من خلال ضمان انضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة غير نووية وإخضاع منشأتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة تحقيقاً لعالمية المعاهدة في الشرق الأوسط، كما تهدف لبدء تفاوض حقيقي بين جميع دول المنطقة دون استثناء حول المعاهدة المنشئة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تلك الاقتراحات التي تحظى بالدعم الكامل من كافة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية والدول

الأعضاء بحركة عدم الانحياز. ونحن نرحب بأى جهد بناء يدفع بالمفاوضات حول هذا الموضوع لصيغة متكاملة تعالج المشاغل التي عبرت عنها الدول العربية منذ عام ١٩٩٥ والتي تتزايد عاماً بعد عام، وذلك ضمن وثيقة المراجعة النهائية لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس،

يمثل هذا المؤتمر نقطة تحول محورية في تاريخ المعاهدة وفرصة، قد تكون الأخيرة، ينبغي انتهازها لاستعادة مصداقيتها التي انتقصت ازدواجية المعايير من فاعليتها كإطار دولي لنزع السلاح ومنع الانتشار والاستخدامات السلمية. ولكي يتحقق ذلك، فلا بد من مواجهة عدد من التحديات بحسم في النتائج التي ستصدر عن المؤتمر أوجز بعضها فيما يلي:

١ - بالرغم من توصل الولايات المتحدة والإتحاد الروسى لاتفاق جديد لخفض الأسلحة الإستراتيجية لدى الدولتين، فما زالت أهداف المعاهدة في مجال نزع السلاح النووى متواضعة التنفيذ، وما زالت الخطوات العملية الثلاثة عشر لا تحظى باحترام الدول النووية، ولا يخضع تنفيذها وتنفيذ ما يترتب عليها من اتفاقات لأى قدر من التحقق من جانب الدول غير النووية، خاصة في مجال تفكيك الأسلحة والتخلص من المواد النووية الناتجة عن هذا التفكيك، والتحقق من الالتزام بالأعداد المعلنة للأسلحة. ويؤكد ذلك على ضرورة إعادة قضية نزع السلاح النووى إلى الإطار الدولى متعدد الأطراف، وألا يتم الاكتفاء بمفاوضات مباشرة قاصرة على الدول النووية فقط، كما يؤكد على ضرورة وضع إطار قانونى للتخلص من الأسلحة النووية، من خلال إبرام اتفاقية دولية ملزمة للتخلص من الأسلحة النووية ذات إطار زمنى محدد.

٢ - ما زالت الدول النووية تتمسك بالأسلحة النووية فى إطار عقائد عسكرية نووية جامدة لا تتغير مع التغيرات والتوجهات الجديدة المعلنة من قياداتها، إذ ما زالت تقوم على الردع النووى، بل وما زالت الأسلحة النووية توضع فى خدمة دول غير نووية أطراف فى تحالفات عسكرية، تحت مظلة المشاركة النووية. فإذا كانت العقائد العسكرية تنص على اعتبار الأسلحة النووية أساساً لضمان الأمن والسلم للدول النووية وحلفائها، فما الذى يمنع الدول غير النووية من اتخاذ هذه الأسلحة

أساساً لتحقيق نفس الغرض، إلا لو كان الغرض هو الإبقاء على الطابع التمييزي للمعاهدة الذى ينبغى بذل كل جهد للتغلب عليه.

٣ - برغم عدم تحقق نزع السلاح النووى بما يوازى التقدم المحرز فى مجال منع الانتشار النووى، فلم تحصل الدول غير النووية إلى الآن على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً، تمنع استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها لحين تحقق نزع السلاح النووى الشامل والكامل.

٤ - ما زال الحق الأصيل للدول غير النووية طبقاً للمادة الرابعة منقوصاً فى ضوء القصور الكمي والنوعي القائم فى مجال نقل تقنيات الطاقة النووية من الدول المتقدمة للدول النامية، والذى تساهم فيه محاولات البعض لفرض المزيد من القيود غير المبررة لحصول الدول غير النووية الأعضاء فى معاهدة منع الانتشار على المواد والتقنيات اللازمة لتطوير برامجها النووية السلمية.

٥ - بدلاً من أن يتم التمسك بالتنفيذ الصارم لكافة بنود المعاهدة لمعالجة ما تشهده من خلل فى التنفيذ وعدم امتثال من جانب الدول النووية، يأتى البعض بمحاولات غير منطقية لإعادة تفسير المادة العاشرة الخاصة بالانسحاب الذى يشكل حقاً أصيلاً لأى دولة تفشل المعاهدة فى تحقيق أمنها وفقاً لما ورد فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة.

٦ - سعى مجلس الأمن بالأمم المتحدة للتدخل فى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتهم بموجب المعاهدة، على الرغم من أن المعاهدة هى إطار قانونى ملزم صدقت عليه برلمانات الدول الأعضاء بها ولا يمكن تغيير أى من أسسها أو سبل تنفيذها إلا فى الإطار التعاقدى للدول الأطراف.

٧ - غياب أى إطار مؤسسي تنظيمى للمعاهدة، وعدم وجود مرجعية واضحة لمتابعة أعمالها بين الدورات، مقارنة بغيرها من المعاهدات مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ختاماً، سيدي الرئيس، فإن نجاح مؤتمرنا هذا سيتوقف على التوصل لصفقة متكاملة تعيد التوازن والمصداقية للمعاهدة، تقوم على التنفيذ الدقيق للالتزامات من الطرفين.. من الدول النووية بالدخول في مفاوضات جادة في الإطار متعدد الأطراف يترتب عليها التزامات قانونية ذات أطر زمنية واضحة لنزع السلاح النووي الكامل والشامل.. ومن الدول النووية أيضاً بممارسة الضغط اللازم للتوصل لعالمية المعاهدة، بدخول الدول التي مازالت خارجها كدول غير نووية، وللحيلولة دون تكرار الاستثناءات التي تم منحها بالمخالفة لأحكام الاتفاقية.. ومن الدول النووية - وخاصة الدول المودع لديها المعاهدة - بالسعى بكل جد نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبدء التفاوض بين دول المنطقة على إنشاء المنطقة في مؤتمر يعقد عام ٢٠١١ مع إنشاء لجنة متابعة من مكتب المؤتمر لتولى الإعداد والإشراف والمتابعة.

ولاشك أن التنفيذ الأمين للدول النووية لالتزاماتها في هذا الصدد سيفتح الطريق أمام الدول غير النووية لمزيد من الالتزام بأحكام المعاهدة.. بعدم السعى لتطوير الأسلحة النووية.. بمزيد من الالتزام بأحكام التحقق والضمانات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.. بمزيد من الحرية في تطوير البرامج النووية السلمية اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية.. بمزيد من الالتزام بالسعى نحو عدم الانسحاب من المعاهدة.

ويتطلب كل ذلك مراجعة حقيقية للمعاهدة ولوثائق مؤتمرات المراجعة السابقة، بهدف التوصل إلى رؤية متكاملة تشمل كل ذلك وغيره من الالتزامات كثير، يتم تضمينها في وثيقة مراجعة شاملة تعكس اهتماماتنا جميعاً وتتغلب على مخاوفنا جميعاً في نفس الوقت. وكلنا ثقة أننا قادرون على تحقيق ذلك إذا ما صدقت النوايا وصحت الرؤى، وستبذل مصر قصارى جهدها للتوصل إلى صفقة عادلة شاملة كأساس لمرحلة جديدة من العمل الدولي المشترك نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

وشكراً سيدي الرئيس،